

تشجيع

دروع نخبة الفكر في مصلحة

أهل الأثر

الحافظ ابن حجر العسقلاني

"من الدرر الأول إلى الدرر العاشر"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنَا إِنَّكَ أَنْتَ
السَّمِيعُ الْعَلِيمُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

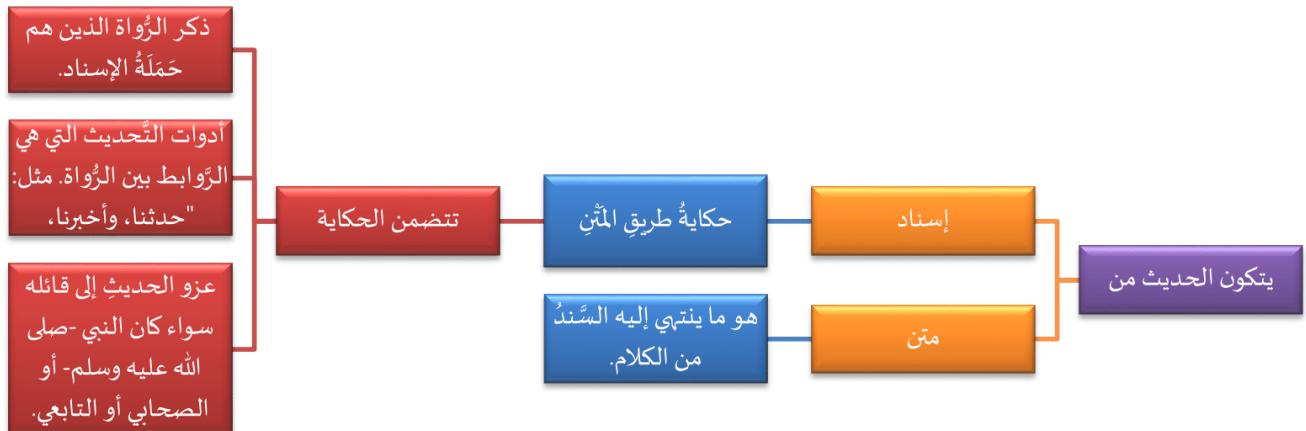
الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أفضلي الأنبياء والمرسلين.

لفظ (مُصطلح الحديث) لفظ مُركب من كلمتين:

- **المُصطلح أو الاصطلاح:** هو اتفاقٌ طائفةٌ ما على شيءٍ ما.
- **الحديث:** وهو ما أضيف إلى النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين.

"مُصطلح الحديث" عبارة عن: اصطلاحاتٍ وقواعدٍ وأصولٍ وضوابطٍ، سيستخدمها أهلُ الحديث في هذا الفن

الخبر مُرادف للحديث على القول الراجح



مراحل التصنيف

المرحلة الأولى

هذه المرحلة من التصنيف هي ما أشار إليه جماعة من الأئمة في مقدمات كتبهم وخواتيمها

تدوين المصنفات في عهد عمر عبد العزيز بإقتراح من الزهري

القرن الأول

علم الجرح والتعديل: شعبه وسفيان الثوري

مالك بن عبينه وغيرهم

في الرسالة أشار إلى بعض مباحث السنة

الشافعي 204هـ

في مقدمة كتاب السنن

الإمام الدارمي 255

في مقدمة صحيحه

مسلم الحجاج 261

في رسالته إلى أهل مكة

أبو داود السجستاني 275

شرحه ابن رجب في
شرح العلل

في آخر الجامع صنف كتابه العلل
الصغير

الإمام الترمذى 279

في رسالته التسوية بين حدثنا وأخبرنا موجودة في كتابه شرح مشكل الآثار

أبو جعفر الطحاوى 321

في كتاب الثقات وكتاب المجرورين

أبو حاتم بن حبان

منتصف القرن
الثاني

المرحلة الثانية

• المحدث الفاصل بين الراوي

أبو الحسن الرامهرمزى 360

• معرفة علوم الحديث

الحاكم أبو عبد الله أحمد بن عبد الله
الضبي 405 (صاحب المستدرك)

• مستخرج أو نعيم على معرفة علوم الحديث

الحافظ أبو نعيم الأصفهانى 430

• الكفاية في علم الرواية

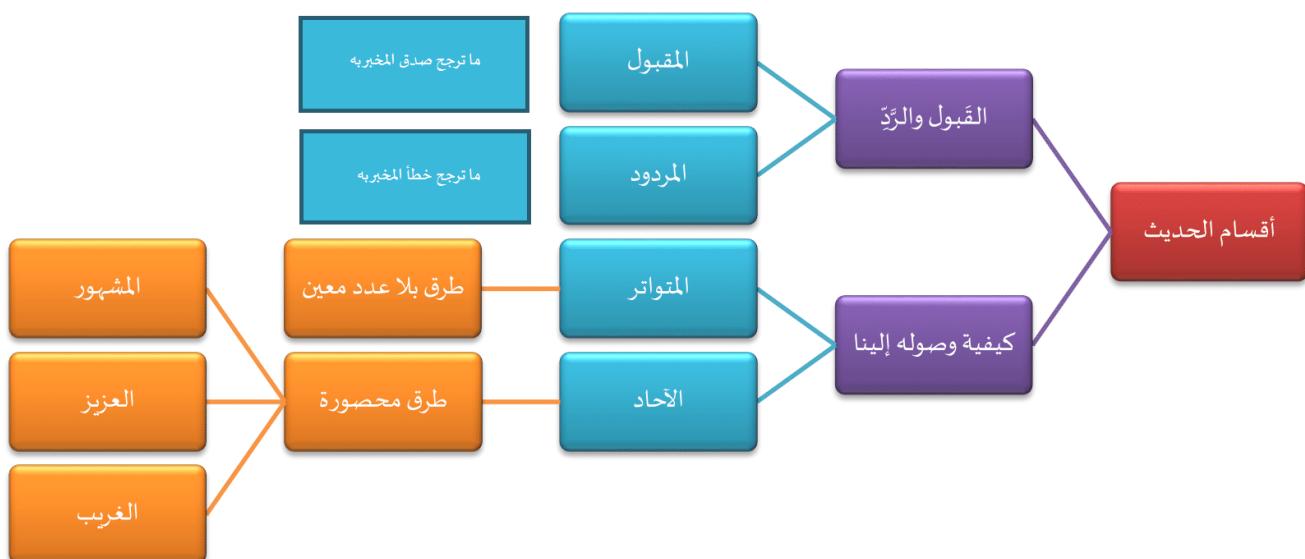
الخطيب البغدادي 463

• الإمام

القاضي عياض 544

المرحلة الثالثة





هو الخبر الذي يُروى عن جماعة لا حصر لهم ونذكر الشروط

ثمرة: يفيد العلم اليقيني الضروري

١) المتواتر :

مزوًّيًّا من طرِيقٍ كثيرةٍ تحيل العادة أن يتواطئوا على الكذب (لا ينقص في أي طبقةٍ من طبقات الإسناد ممكِّن أن يزيد لكن لا يقل)

شروط المتواتر

أن يروا ذلك عن مثلهم (من حيث الثقة) من الابتداء إلى الانتهاء

ويستندوا إلى شيء محسوس: رأينا لمسنا سمعنا

أن يصحبَ خبرَهم إفادةُ العلم لسامعِه (عندما أسمعه يُفهِّمُه العلم القطعي)

لو سقط منه شرطٌ، ينزل درجةً، ويصبح حديثاً مشهوراً ←

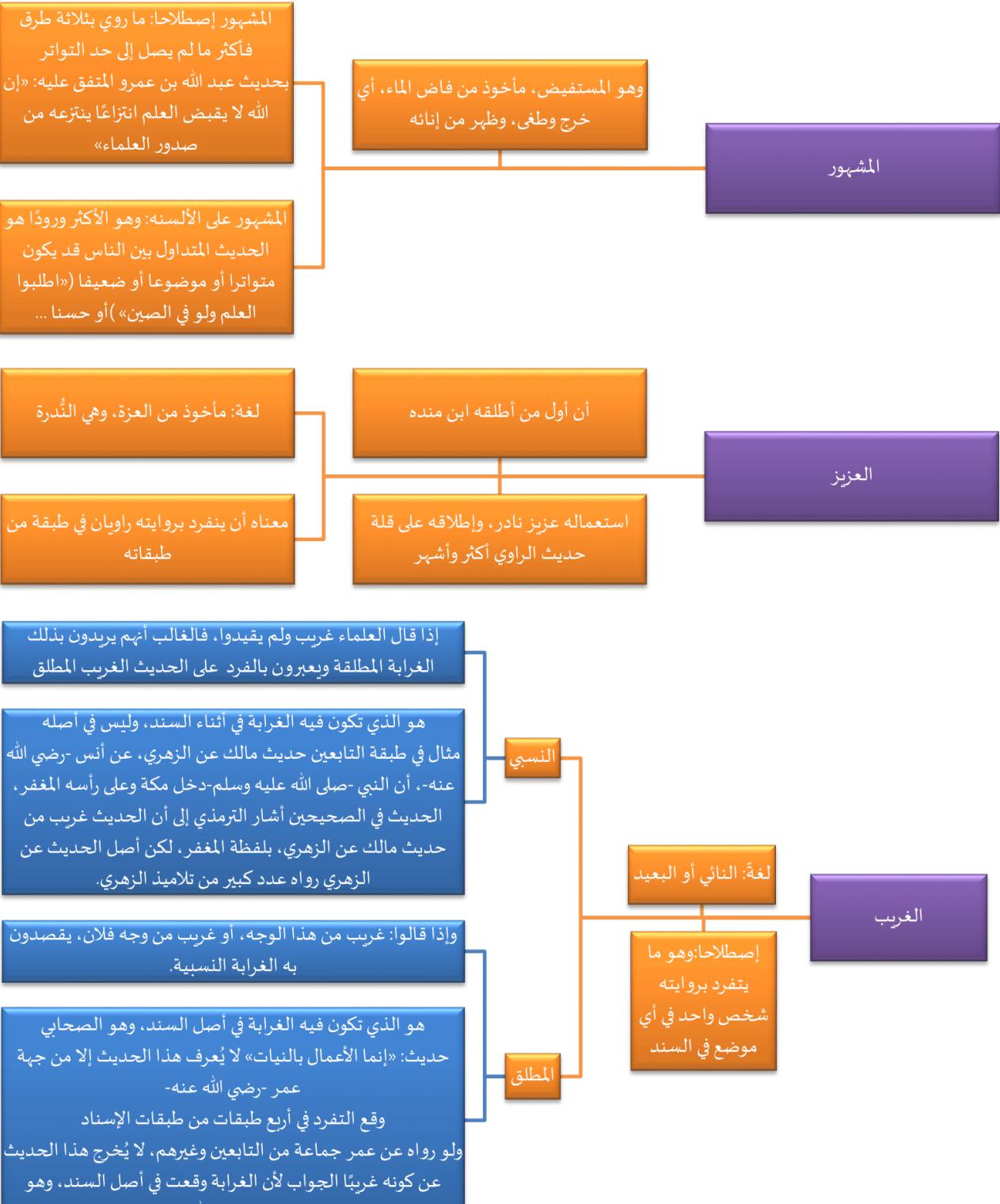
مثال حديث من كذب عليه متعتمداً، يجده ورد عن أكثر من سبعين صحابياً، وينتهي باللفظ

المتواتر اللفظي (أن يأتي الحديث بلفظه)

أحاديث رفع اليدين في الدعاء (ورد عنه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ «وَقَفَ عَلَى عَرْفٍ، وَرَفَعَ يَدِيهِ يَدْعُو»، وَأَنَّهُ «بَيْنَمَا هُوَ يَسْتَسْقِي رَفَعَ يَدِيهِ». حَدِيثُ ثَالِثٍ: «وَوَقَفَ يَدْعُو عَلَى قَبْرٍ فَرَفَعَ يَدِيهِ»، وَحَدِيثُ رَابِعٍ: «وَهُوَ يَصْلِي رَفَعَ يَدِيهِ» حَوَالِي مِئَةِ حَدِيثٍ

المتواتر المعنوي (تشترَكُ في معنى ما)

أقسام المتواتر



الغرائب يكثر فيها الضعف، لكن ليست كلها كذلك، وسبب كثرة الضعف فيها، هو وجود هذا التفرد في أحد
الطبقات، وإذا كان المتفرد ممن يضعف حديثه، أو في حديثه وهم، فلا يكاد يسلم هذا النوع من الرواية من وهم.



أخبار الأحاديث المحتفظة بالقرائن (ما يفيد العلم النظري بالقرائن)

ما أخرجه الشیخان في صحيحهما مما لم ينتقد عليهما ولم يبلغ التواتر

المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين كأن يأتي حديث يرويه أحمد عن الشافعي، عن مالك، عن نافع،
عن ابن عمر، هذه سلسلة ذهبية

المشهور إذا كانت له طرق متباعدة سالمة من ضعف الرواية والعلل

من حيث القبول والرد



إذا كانت هذه الشروط متفقاً علها، لماذا يختلف العلماء في التصحيح والتضعيف؟

إن الاختلاف ليس عائداً إلى ذات الشروط، وإنما هو عائد إلى اجتهدتهم في تطبيقها

مثال روایة الحسن البصري -رحمه الله- عن عمران بن حصين

من ثبّت سماع الحسن من
عمران بصحّة السند

من يقول وهو أكثر الأئمة أن الحسن لم يسمع من عمران، فإذا جاءه
إسناد إلى الحسن البصري ولو كان كالشمس صحةً وعدالةً وسلامةً من
العل، إذا قال عن عمران، فيكون هذا الحديث عند جمهور الأئمة
ضعيفٌ، لأن الجمهور يقولون: لم يسمع الحسن،

تفاوت رتب الحديث الصحيح لذاته، بتفاوت هذه الأوصاف هذا التفاوت يستفيد به عند الترجيح، فحينما يحصل تعارض بين مدلولي حديثين صحيحين، نبدأ في البحث في هذه الدقائق، من أرجح من الآخر حتى نعمل به وذلك لو اضطررنا للترجح، والأصل أن نحاول أن نجمع بين أي حديثين يتعارضان.

قدم صحيح البخاري على صحيح مسلم لأن شروط الحديث الصحيح عند الأول وشرطه في الرجال، وشرطه في الاتصال أقوى من شرط الإمام مسلم، وكلا الكتابين صحيح.

المقصود أن صورة هذا الإسناد وجد مثيلها في البخاري، أو وجد مثيلها في مسلم، أو وجد مثيلها في الصحيحين.

أصح الأسانيد

المتفق عليه

صحيح البخاري

صحيح مسلم

ما على شرطهما

ما على شرط أحدهما

هل نص البخاري أو مسلم على شرطهما في الحديث الصحيح أو في كتابهما؟

لا الشرط فيه العلماء من تتبعهم لأحاديث الصحيح واستقرائهم، ووجدوا أن البخاري لا يقبل إلا من ثبت سمعاه من روى عنه، ولو مرة واحدة، بالإضافة إلى بقية الشروط

كذلك صحيح مسلم لكن مسلم فيه ميزةً عن البخاري، أنه كتب مقدمة كبيرةً بين فيها مذهبها في الاتصال، ومن ذلك أنه قال: كل راوين اجتمعوا في عصرٍ واحدٍ، وأمكن لقاء بعضهم لبعضٍ، فهذا عندي متصلٌ، وإن لم يثبت سماع هذا من ذلك

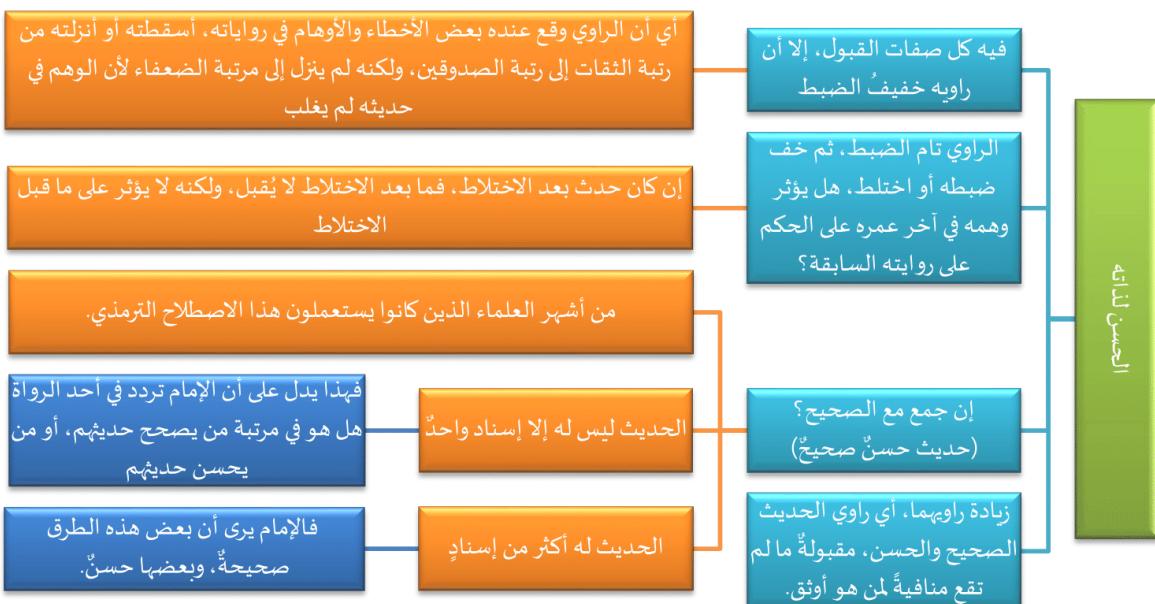
ليس بالسهولة أن تقول عن إسناد وجدت مثله في أبي داود والترمذى أنه على شرط البخاري أو على شرط مسلم ولهذا لما توسع الحاكم -رحمه الله- في مستدركه في هذه القضية، في أحاديث كثيرة يسمى استدراكاً، يقول: وقد أخرج البخاري لفلان عن فلان عن فلان، ولم يخرج هذا الحديث، ولو دقق الحاكم لوجد أن البخاري أعرض عنه عمداً، وكذلك مسلم، ولهذا يقولون: قل أن يسلم حديث مستدركه الحاكم على الشيوخين، إلا وفيه كلام -رحمه الله على الجميع.

ما معنى الصحيح لذاته؟ ومن أول من أطلقها؟

أول من أطلقها، ابن الصلاح -رحمه الله- المتوفى سنة 643 وتبعد عنهم المتأخرون؛ ليبيّنوا الفرق بين حديث صحيح لذاته ولم يحتج إلى عاصد، وبين حديث اكتسب الصحة من طرق أخرى، ولم يكتسبها بنفسه.

ما معنى الحسن لذاته؟ ومن أول من أطلقها؟

الترمذى أول من أطلق الحسن والفرق بين الحسن لذاته أنه ما اكتسب الحسن بنفسه، ولغيره ما اكتسب الحسن بغيره



الصحيح لذاته

إذا خف ضبطه صار

حسن لذاته

إن جاء ما يجبره صار

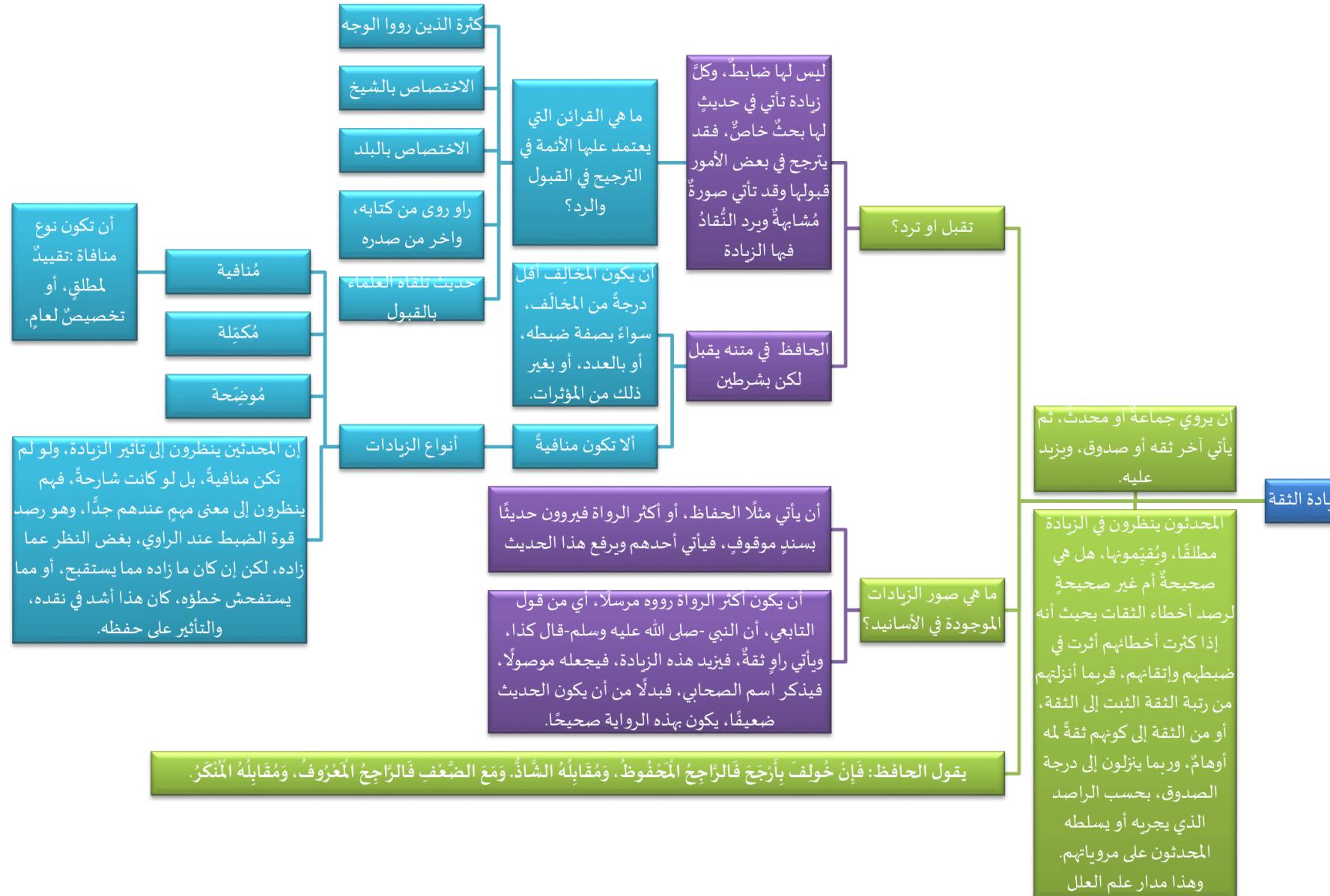
فقد صفةً من صفات الحديث الحسن صار

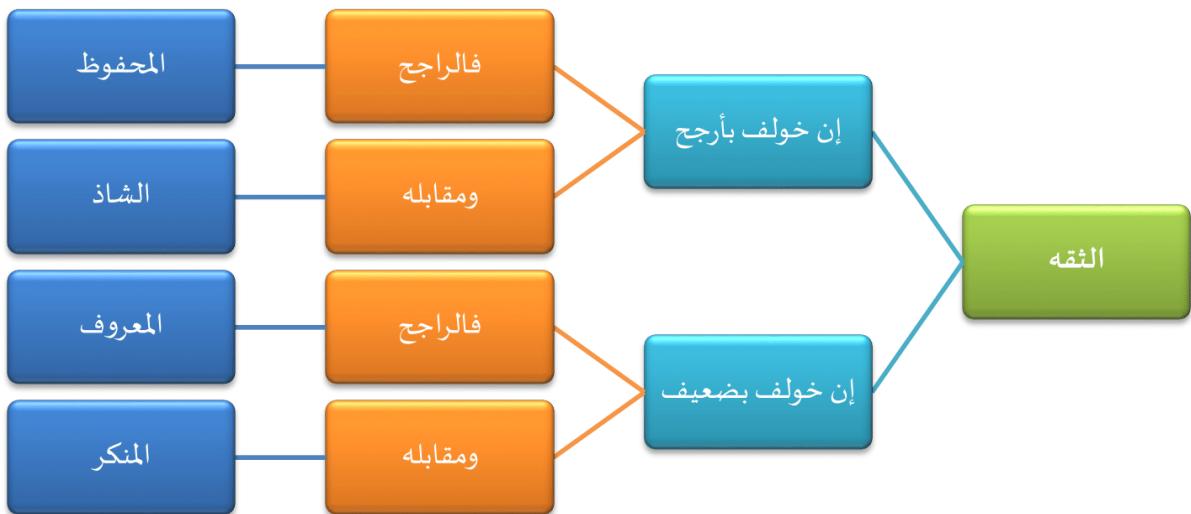
صحيحاً لغيره

ضعيفاً

إن جاء ما يجبره صار

حسناً لغيره





هل يقع الشذوذ في السنن والمتون؟

نعم، يقع في الشذوذ والمتون، أصلًا هناك قاعدة مقررة، وهي: أنه لا يمكن أن يوجد خطأ في المتن، إلا وله أصل في الإسناد، يعني سببه في الإسناد ولا شك، لكن تبقى الصعوبة، تشتد الصعوبة إذا كان السنن كله ثقاتٌ

نتوصل إلى هذا بالبحث

هذا الباحث أو العالم، يقلب الكتب،
ويبحث ويجمع الشواهد والمتتابعات،
ويسمى عمله اعتباراً

ما وُفقَ فيه التابعي فمن
دونه يسمى متابعاً

ما وافق فيه الصحابي
صحابياً آخر يسمى شاهداً



السنة وهي، والوحي معصوم، والمعصوم لا يتناقض، ولا يختلف، قال -عَزَّ وَجَلَّ- عن نبيه -عليه الصلاة والسلام: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم: 3]، وممن كان يلهم بهذا المعنى الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- صاحب الصحيح، يقول: كل من تعارض عنده حديثان، فليأنتي ألف له بينهما.



المقبول في السنة نوعان

المتشابهات وهو يردونه إلى المحكم

لا يوجد له معارضٌ بنته، فهذا هو الذي يسمى المحكم

قال: ﴿وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ﴾ [آل عمران: 7]، إشارةً إلى أنه يوجد في القرآن آياتٌ قد تتشبه على بعض الناس، ويظن بعضهم أنها متعارضة، والواقع أن العلماء الراسخين كما قال الله -عزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمِنًا بِهِ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: 7]، لا يمكن أن يتعارض أبداً، فما دور الراسخين؟ يجمعون ويؤلفون، ولا يضررون الكتاب بعضه ببعضٍ، هكذا أيضاً شأنهم وحالهم مع سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

معنى البين الواضح، وهذا هو أكثر المروي في السنة قال الله -عزَّ وَجَلَّ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 7]، هي أصل الكتاب، وهي الآيات التي تُرد إليها المشتبهات.

«يحرم من الرضاع
ما يحرم من
النسب»

«الدين النصيحة»

«كل بدعةٍ ضلالٌ»

«إنما الأعمال
بالنيات»



لا يمكن أبداً أن يصح حديثان عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ويعارضان من كل وجهٍ بحيث يستحيل الجمع بينهما



الجمع

إن عورض المقبول بمثله فإن أمكن الجمع فهذا مختلف الحديث

روى البخاري ومسلم في صحيحهما، من حديث أبي هريرة، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لَا عدُوٌّ لِّلْبَرِّ»، وجاء في الصحيحين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لأحد الصحابة: «فَرَّ مِنَ الْجَنُومَ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسْدِ»، الآن لو نظرنا إلى هذين الحديثين في الظاهر، لوجدنا أن بينهما نوعاً تعارض، فالأول ينفي العدو، والثاني يثبتها، وكلا الحديثين في الصحيحين

ذكر النبي - عليه الصلاة والسلام - في فضل صلاة الجمعة، حديث في الصحيحين لأبي هريرة قال: «تَفَضُّلُ صَلَاةِ الْجَمَعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَزِّ بِسِعِّ وَعِشْرِينَ»، في حديث أبي هريرة «بِخَمْسِ وَعِشْرِينَ دَرْجَةً»، الخمس وعشرين غير السبع وعشرين، فما الجمع؟

إذا ثبت المتأخر في الناسخ والمنسوخ

لما خطب يوم عرفة - عليه الصلاة والسلام - وذكر محظورات الإحرام، أعاد هذه الكلمة قال: «مَنْ لَمْ يَجِدْ النَّعْلَيْنِ، فَلِيَلْبِسْ الْخَفْيَنِ» ثم سكت، لم يقل «وليقطعاًهما أسفل من الكعبتين» كمت خطب الناس في ذي الحليفة

الناسخ والمنسوخ

روى البخاري ومسلم عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، قال: تزوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ميمونة وهو حرام، يعني غير حلال، بينما روى الإمام مسلم في صحيحه عن ميمونة قالت: تزوجني النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو حلال، إذن أحد الاثنين وهم، وأهل العلم صوبوا قول ميمونة، لأسباب

التوقف

قال حصين بن عبد الرحمن - رحمة الله -: وقد أحسن من انتهى إلى ما سمع، والله - عز وجل - يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: 36].

قال ابن القيم: إن القول على الله بغير علم أعظم من الشرك

سمى مختلف الحديث لأنه في الظاهر مختلف لأن الحقيقة أحتما لا يتعارضان من كل وجه، بل يوجد وجه من أوجه الجمع.

أحد أجوبة المحققين جاء الأعرابي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، وقال: يا رسول الله، الإبل السليمة يدخل فيها البعير الأجرب فيعدمها، فقال - صلى الله عليه وسلم -: «من أعدى الأول؟»، أول بعير في الدنيا أصيب بالجرب، من أعداه؟ ما أعداه أحد، إنما أبتلاه الله - سبحانه وتعالى - بهذا البلاء، فأراد النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله: «لَا عدُوٌّ أَنْ يَقْطَعَ الاعْتِقَادَ الْجَاهِلِيَّ»، الذي يرون أن العدو تؤثر بذاته، ولم ينف أصل العدو، فإنها حقيقة قائمة موجودة والحديث الثاني يرشد فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى توقي مكان البلاء، ووقت البلاء

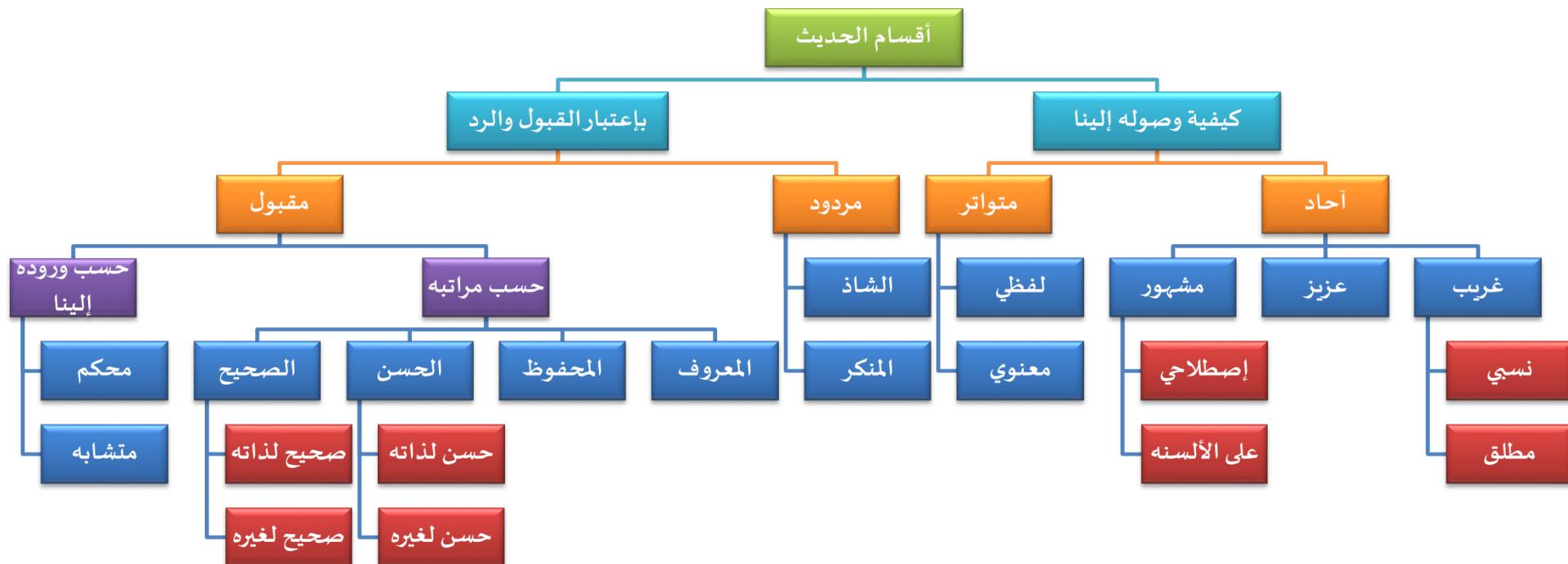
الله - سبحانه وتعالى - أخبره أولاً بأنها تفضل بخمس وعشرين، ثم زاد المصلين جماعة فضلاً منه وكلما وجدوا سبحانه وبحمده، وبعضهم أرجعها إلى حال المصلي، وخشووعه إلى آخره

جمهور العلماء يرون أن هذا من باب حمل المطلق على المقيد، المطلق هنا في عرفة، والمقيد في ذي الحليفة، لكن الإمام أحمد - رحمة الله -، يرى أن هذا الحديث من قبيل الناسخ والمنسوخ لأنه لما سكت عن حكم القطع، علم أنه منسوخ، إذ لو كان القطع واجباً لبينه، وتakhir البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فالإمام أحمد في هذا الحديث لم يأخذ بالمرتبة الأولى، وهي إمكان الجمعة، بينما الجمهور أخذوا بإمكان الجمعة وقالوا هذا مطلق وذاك مقيد، فتحمله عليه لأن السبب واحد، وإن اختلاف الحكم لكن نحمله.

أولاً: ميمونة هي صاحبة القصة، فهي أدرى بنفسها
ثانياً: ابن عباس في حجة الوداع أو قبيلها، كان صغيراً
ثالثاً: مما رجعوا به قول ميمونة أنها رافع الحديث عند الترمذى، أنه قال: تزوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ميمونة في حلال وكنت الرسول بينهما.



ملخص ما درسنا



أول من أطلق عليه هذا المصطلح هو الإمام الدارقطني -رحمه الله

أكثر كتابٍ مصنفٍ في الحديث اشتهر بالمقالات هو صحيح الإمام البخاري، وهي المناسبة ليست على شرطه إنما يذكرها الحافظ الإمام البخاري لأغراضٍ فقهيةٍ في الغالب، مثلاً قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة»، هذا معلقٌ، لأنَّه سقط من مبدأ إسناده راوٍ فاكثر، هذا الحديث غرض الإمام البخاري أن يسوقه؛ لبيان صحته عنه، لكنه ليس على شرطه

أن يكون من مبدأ الإسناد

أن يكون من مصنفٍ، أي الذي يروي بالإسناد، فخرج بذلك الذين يذكرون الكتب مختصرة الأسانيد، مثل رياض الصالحين، مثل بلوغ المرام، مثل جمع الأصول، وعمدة الأحكام، وغيرها من الكتب التي صنفها المتأخرون بلا أسانيد.

شروط المعلق:

أن يكون في أول السندي المعلق

مثلاً: في كثيرٍ من البيوت يوجد ثريات أو مراوح معلقةً لأنَّها لم تتصل بأصله وهو الأرض فالراوي مثلاً أو المصنف كالبخاري حينما حذف راوِيَا فاكثراً من سلسلة الإسناد، فكانه جعل المتن يقصد الوصول إليه سواء كان تابعٍ أو صحيحاً أو كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - منقطعًا عن أصله الذي ينبغي أن يتصل به، حتى يحكم له بالصحة

ما علاقة المعنى اللغوي
الذي هو التعليق،
بالمعنى الاصطلاحي؟

لا نقول بعد الصحابي الرسول - صلى الله عليه وسلم -، أو صحابي آخر مثله أو قد يكون بعد التابعي تابعي، وتابعٍ، لأنَّ التابعي قد يكون صغيراً، فيروي عن تابعيٍ كبيرٍ ثم قد نصل إلى الصحابي بعد راوين أو أكثر، ولهذا السقط الذي بعد التابعي قد يكون بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - راويان أو ثلاثة

مثل مراسيل الزهري ومراسيل أمثاله مثلاً محمد بن إبراهيم التيمي، أو يحيى بن سعيد الأنصاري، هؤلاء الصغار والمتوسطون من التابعين، هؤلاء يروون كثيراً عن كبار التابعين، كسعيد بن المسيب، وعبيد الله بن عدي بن خيار، وأبي وايل، شقيق بن سلمة، وغيرهم من هؤلاء الأكابر

لطعنٍ في الراوي

لسقطٍ في الإسناد

إما أن يكون

أو أن يكون في آخره بعد
التابعي: المرسل

أو يكون في أثنائه،

إما

هو ما رواه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من قوله أو فعله مما لم يدركه، فهذا ليس له حكم المراسيل المعتادة بل له حكم الوصل لأن العلماء الذين احتاطوا وردوا المرسل خشية أن يكون الساقط متكلماً فيه، هذا غير وارد في الصحابة، فالصحابة عذّلهم رب العالمين - جلّ وعلاً، وأثني عليهم، وأجمع العلماء على عدّتهم.

مثل رواية عائشة لقصة بدء الوحي، قصة بدء الوحي لم تدركها عائشة، نزل الوحي على النبي -صلى الله عليه وسلم- وهي لم تولد.

كذلك أيضًا ما يرويه بعض الصحابة الأنصار، الذين لم يسلموا إلى بعد الهجرة، من الأحداث المكية، كرواية جابر مثلاً لقصة بناء الكعبة، جابر كان في المدينة، وقصة بناء الكعبة كانت في مكة، هذا كله يسمى عند العلماء من مراسيل الصحابة.

غالب روایات ابن عباس هي من قبيل مراسيل الصحابة: لأن ابن عباس لما مات النبي -صلى الله عليه وسلم- كان عمره ثلاثة عشرة سنةً، وقيل خمس عشرة سنةً، وبكل حالٍ عامته ما رواه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يسمعه، ولم يشهده، وإنما نقله عن أكابر الصحابة، فكان يرويه مباشرةً، لأن الصحابي عن الصحابي أمره، ضممنون السلام من الآفات التي قد تعترض غيره من الأحاديث.

النوع الأول: هو ما رواه التابعي عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ويُطلق على أي انقطاع في السندي، يسميه العلماء مرسلاً: لأن الإرسال لغة هو الإطلاق، يقول فلان أرسل ذاته، أي أطلقها، لم يقيدها بيده، فكذلك الانقطاع الذي يوجد في الأسنان، يسمى إرسالاً: لأنه لم يتصل الراوي بمن روى عنه، بشيخه، بحلقةٍ من حلقات الاتصال، سواء بالسماع أو بالإجازة، ومثال الأول كتاب أبي داود "المراسيل"، ذكر فيه قربة خمسمائة حديثٍ مرسلاً، يقول فيه التابعي: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، عطاء، سعيد بن المسيب وغيره.

النوع الثاني: الذي ينطبق عليه التعريف الثاني وهو الانقطاع، والبحث في السمعاء والاتصال، ينطبق على كتاب ابن أبي حاتم "المراسيل" فإنه لو فتحته، لوجدته رتب الكتاب على أسماء الرواة، في كل حديثٍ، أو في كل راوٍ يقول: سألت أبي، عن سماع فلان من فلان، عن سماع مكحولٍ من عائشةً، قال: لم يسمع مكحولٍ من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- شيئاً مثلاً، يقول هكذا، إلا من فلان، مثلاً، أو يقول: الزهري لم يلق من الصحابة إلا سهل بن سعد وأنس بن مالك.

مرسل الصحابي

- ان يكون في أول السندي:
المعلق
- أو أن يكون في آخره
بعد التابعي؛ المرسل
- أو يكون في أثنائه.

لطعن في الراوي
لسقط في الإسناد

إما أن يكون

مصطلح المرسل
يُطلق في كلام
العلماء على
نوعين.

كان الإمام سفيان الثوري يقول: لما استعمل الكذابون في الحديث هذه الخصلة
الذمية، استعملنا عليهم التاريخ

في كتب الأئمة الذين كتبوا في الجرح والتعديل، عدد الكتب التي صنفت في التواريخ،
مسى التاريخ، أكثر من الكتب التي سميت بالجرح والتعديل

مثال: المعرفة والتاريخ للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوبي -رحمه الله-. كتاب تاريخ
جرجان للجرجاني، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تاريخ دمشق لابن عساكر، تاريخ مدينة
السلام للحافظ الخطيب البغدادي، التاريخ الكبير للحافظ الإمام البخاري

غالب هذه الكتب تسمى تاريخ ولا يقصد به الأحداث السياسية، والاجتماعية، والتقلبات
التي مرت بها الدول بل معرفة خاصة تاريخ ولادة ووفاة راوي الحديث شيوخه تلامذته في
أي سنة دخل مدينة بغداد، وفي أي سنة دخل مدينة البصرة وفي أي سنة حج، ومتي كان
في المكان الفلاني القصد من هذا الحرص على معرفة حقيقة الواقع، هل الإسناد متصل،
أو هو منقطع، فمن أجل ذلك ذُوِّنت هذه الكتب، رحل الأئمة، مشوا آلاف الكيلومترات،
 وأنفقوا مئات الآلاف من الدرارهم والدنانير، بل يحيى بن معين، ورث عن والده -رحمه الله
 عليهم أجمعين- مليون درهماً، أنفقها جميعاً في الحديث -رحمه الله عليه، وجزى الله أئمة
الإسلام عن خير الجزاء..

مثلاً ما تكلموا عن سماع الحسن البصري من ابن عباس، الحسن من ناحية السن أدرك
ابن عباس، ابن عباس مات سنة ثمانية وستين في المشهور، والحسن مات سنة مائة
وعشرة، ولكن لم يلتقي، رصدوا الرحلات التاريخية للحسن البصري، والرحلات التاريخية
لابن عباس، وجدوا أنهم لم يلتقيا في البصرة. ابن عباس زار البصرة، لكن في الوقت الذي
لم يكن فيه الحسن البصري موجوداً فيها،

المدلس لغة أصل المادة مأخوذه من المدلس، وهي الظلمة والخفاء،
يقال في العيوب مثلاً، في البيوع، دليس على العيب، أي أخفاء ولم
يُظهره، وهو مأخوذ من دلسة الظلام
اصطلاحاً أن يروي الرواية عن شيخه الذي سمع منه في الجملة
أحاديث لم يسمعها منه بصيغة تحتمل اللقى.

المدلس الغافى من معاصرٍ لم يلقه وروى هذا عن هذا بصيغةٍ تحتمل اللقى عن وقال.

الحافظ يفرق بين المدلس وبين المدلس الغافى

المتقدمين -رحمه الله عليهم- يسمون الصورة الأولى والثانية كلها تدليساً

أن يكون في أول السندي المعلق

أو أن يكون في آخره بعد التابع: المرسل

إن كان باثنين فصاعداً، على التوالى، فهو
المعرض

يُدرك بعدم
التلاقي
والالتلاقي يُدرك
بالتاريخ
قد يكون
واضحا

أو يكون في
أثنائه

إن كان باثنين
فصاعداً مع عدم
التوالى فهو
المنقطع

لطعن في
الراوى
لسقط في
الإسناد

إما أن
يكون

يُكَلِّمُ

الإعصار المقصود به الصعوبة، أعضال الشيء، أي صعبه ووعر، ومصطلح المعرض متاخر يقل جدًا أن تقرأه في كلام الأئمة لكن تجد في كلام الحفاظ المتقدمين يقولون: أعضاله فلان، أي أفسده، أو وعره، أو أحدث علة، أو وجدت علة بسبب هذه الرواية، فأفسده وصف الحديث بالمعضل، هذا قد تجده في كلام الحافظ الذهبي، السيوطي، ابن حجر، السخاوي، ابن الصلاح، من هذه الطبقة فمن بعدهم يستعملون كلمة معرضٍ في هذه الأنواع من الأسانيد، لكن من تقدم من الأكابر من الأئمة الحفاظ، في القرن الثاني والثالث والرابع يستعملونها في معنى أعم.

إن كان باثنين فصاعداً، على التوالي، فهو المعرض

أن يكون في أول السندي المعلق
أو أن يكون في آخره بعد التابعي؛ المرسل
أو يكون في أثنائه

لطعن في الراوي
لسقط في الإسناد

إما أن يكون



قد يكون واضحاً

قد يكون خفياً

إن كان باثنين فصاعداً مع عدم التوالي فهو المنقطع

إذا أسقطنا مسدداً، هنا يسمى حديثاً معلقاً

لو أسقطنا مسدداً وسفيان يكون معرضلاً و沐لاً، لأنه سقط من أول إسناده راوياً فاكثراً

لو أسقطنا أباه، وهو الصحابي الجليل جبير بن مطعم -رضي الله عنه- يكون مرسلاً

لو أسقطنا سفيان والزهري يكون معرضلاً

لوأسقطنا سفيان ومحمد بن جبرين يكون منقطعاً

قال الإمام أبو داود -رحمه الله- في سننه: حدثنا مسدد، حدثنا سفيان ابن عيينة عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، يبلغ به النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا يدخل الجنة قاطع رحم»، نسأل الله العافية. الإسناد مسدد عن سفيان، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم

مثال تطبيقي



الموضوع في كلام أهل العلم ليس بحديث هو المخالف المصنوع الذي يُرَكِّب على النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. إما سندًا أو متنًا، يذكره العلماء على سبيل التجوز قال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ كَذَبَا عَلَيَّ لَيْسَ كَذَبٌ عَلَى أَحَدٍ، مِنْ كَذَبٍ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا فَلِتَبْتُو مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ»

مثل ما فعل نوح بن أبي مريم، أحد العباد الزهاد وضع حديثًا على النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في فضل كل سورة من سور القرآن الكريم، فلما سُئل عن هذا قال: رأيت الناس قد انصرفوا عن القرآن، فأردت أن أرغهم فيه.

يجد الناس متلًا وقعوا في الكبائر والمعاصي، فيبدأ يرُوّج لحديثٍ مكذوبٍ موضوع في التحذير من ترك الصلاة، في التحذير من أكل الربا، التحذير من الزنا، من السرقة، يظن هذا الجاهل أن هذا يروع الناس،

يعني ليُرَغِّب الناس في القدوم إليه، والاجتماع عنده وفي رواية حديثه

بائع لطعامٍ من الأطعمة، يكُسُدُ هذا الطعام، فمباشرة يركب حديثًا عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وربما وضعه على الدكان



حكم نشره لا يجوز إلا بيان حاله

الأول: يرى أن من روى ولم يبين، فإنه قد قصرَ.

الثاني - وهو الأقرب والأليق بحال الأئمة والعلماء: أن العالم إذا روى الحديث بإسناده، فقد برئت عهده،
وكأنه يقول: هذا إسنادي، وأنا أبرزه لأهل الحديث، وهم يحكمون عليه، وعلى كل حالٍ من أنسد فقد برئت
عهده، ولا شك أن الأكميل والأفضل هو البيان، وهذا أفضَل ما يعتير به عما نجد في كتب بعض الأئمة من
الأحاديث الموضوعة، أو المكذوبة التي قد تقع في الكتاب بعد الكتاب.

بعض العلماء يرون في كتمهم بعض الأحاديث التي نجد فيها كلامًا لأهل العلم بأنه موضوع العلماء في
هذا الهم توجهان:

الموضوع الكذب السبب والحديث الذي يرتكب لطعن في الرواية عنه



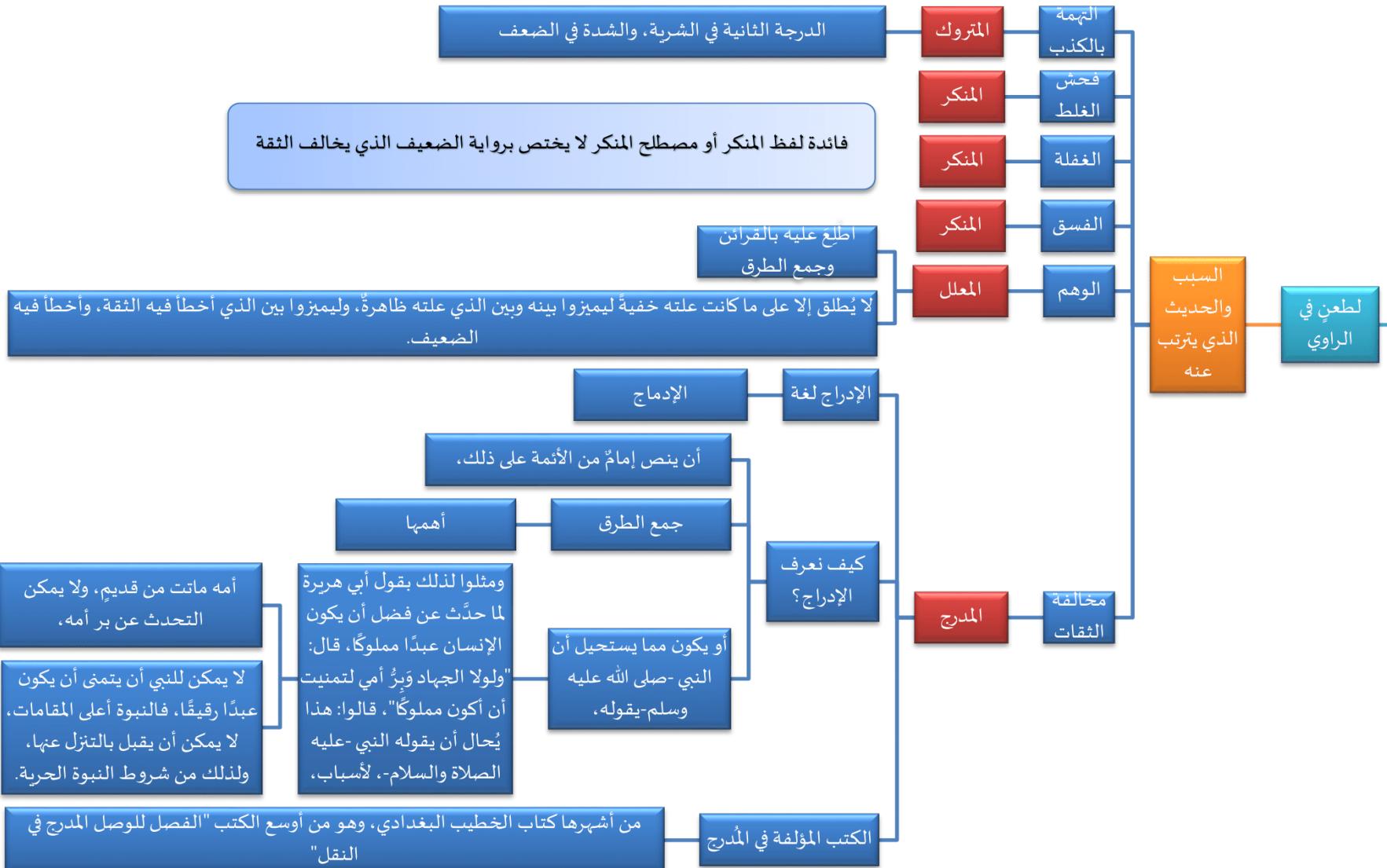
كتاب ابن الجوزي -رحمه الله- المعروف بالموضوعات كتاب الفوائد المجموعة، للعلامة الشوكاني -رحمه الله-، وهذا الكتاب انتصر بالطبعية التي حققها الشيخ عبد الرحمن المعلى، فإنه ذكر في بعض الموضع تعليقاتٍ وقواعد منهجيةً على هذا الكتاب.

من الكتب التي صُنفت فيها

أن يكون الحديث مخالفًا للقرآن الكريم مصادماً مثال: تحديد متى ستقوم الساعة المجازفة في الوعيد العظيم على عملٍ يسيرٍ، أو الثواب العظيم جدًا على عملٍ يسيرٍ، مثل من قال لا إله إلا الله، خلق الله له سبعين ألف لسانًا مع كل سبعين ألف لسان بدأ يدخل في السبعينات حتى ما تستطيع كتابتها في الآلة الحاسبة أن تجد في الأحاديث ذمًاً لبعض المذاهب الفقهية، أو لبعض أعيان المذاهب الفقهية مدح الباذنجانز الكوسة أو البريسة ونحو هذه من الأطعمة، نعم بعض الأطعمة صحيحة فضلًا، كالتمر والخل ونحوها، لكن ليس هذا في كل الأطعمة. كل الأحاديث التي وردت في اللعن أو الطعن في معاوية -رضي الله عنه وأرضاه-، كما وضعته بعض الرافضة والطعن في علي -رضي الله عنه- ووضعه بعض جهال السنة

العلامات التي يعرف بها الحديث الموضوع

ابن القيم في كتابه القيم المنار المنير في الصحيح والضعيف، ذكر جملةً من العلامات





صفة روایة المزید فی متصل الأسانید، أن يكون عندنا إسنادان، يرویهما جماعة، أحدهم يرویه بـإسنادٍ أقل عدداً، ثم يأتي أحد الرواية، فيزيد فی الإسناد طبقةً، أو حلقةً من حلقات هذا الإسناد

إذا كان الذين لم يزيدواها أتقن وأوثق

أن يقع التصریح بالتحدیث فی موضع الزيادة وإن لم يكن هناك تصریح بالسماع فی الطریق الذي ليس فيه الزيادة، فالعلماء فی هذه الصورة یُضَعِّفُونَ الخالی من الزيادة وَيُصَحِّحُونَ الزيادة، بل یستدلُّونَ بهذه الزيادة وهذه الواسطة علی انقطاع الآخر.

يُحکم لهذہ الزيادة
بأنها داخلةٌ في المزید
بشرطين

المزید فی
متصل
الأسانید

مثالٌ فی صحيح البخاري قال فی صحته: حدثنا مسدد، حدثنا معتمر، قال: سمعت منصوراً، وهو ابن المعتمر، عن سعد بن عبيدة، قال: حدثني البراء بن عازب -رضي الله عنهما-. قال: قال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. الحديث.
الإسناد الثاني رواه النسائي فی عمل اليوم والليلة إبراهيم بن طهمان يروی عن منصور بن المعتمر، زاد بيته وبين سعد بن عبيدة راوياً یُقال له الحكم بن عتبة.

الذین رواو عن منصور معتمر وجماعة من الثقات، فقط خالفهم إبراهيم بن طهمان، وهو ثقةٌ، لكن روايته صارت مرجوحةٌ؛ لأنَّه خالف الجماعة، صاروا أكثر وأحفظوا منه، فردَّ الحافظ ابن حجر، وقبله أبو حاتم الرازى، لما سُئلَ عن هذا الإسناد، قال: هذا خطأً.

هو الحديث الذي یُروی من قبلي واحدٍ أو أكثر من راوٍ علی أوجهٍ مُخْتَلِفةٍ مُتساويةٍ لا مُرْجَحَةٍ بینها، ولا يمكن الجمع

فالراوي فی الروایة الأولى يقول: الحسن البصري عن أبي هريرة. وفي الثانية قال: الحسن عن أبي ذر.

مثل حديث «إذا بلغ الماء قلتين»، وبعضهم يقول: «ثلاث قلل». وبعضهم يقول غير ذلك

يقع فی الإسناد

ويقع فی المتن

لا مرجح بین الأوجه إذا تقاربت الأوجه فی القوة يعني بین ثقایتٍ، أو بین رواةٍ طبقتهم متقاربةٌ

من العلماء أيضاً من يُلْعَنُ بالمضطرب خبر كثرت الأوجه التي روى بها، مع قوة بعض الأوجه، وإن كان بعضها ضعيفاً

ضابطه

فيه مخالفَةٌ بالإبدال

قد يقع الإبدال عمداً للامتحان مثل ما وقع للإمام البخاري -رحمه الله- حينما قدم إلى بغداد، كان الناس يتسامعون بحفظه العظيم، فعقدوا له مجلساً وجمعوا عشرة رواة، كلهم يحفظ عشرة أسانيد بمتوتها خطأً فاختبروه، فسمع منهم جميعاً مائة حديثٍ، ثم صاحبها يقول العراقي معلقاً على هذه القصة: ليس العجب أن يحفظ البخاري الصواب، وإنما العجب أن يحفظ الخطأ ثم يرده إلى الصواب، فاذعنوا له وسلموا، وهذه القصة إسنادها لا بأس به.

اشترط العلماء في الاختبار الذي يقع فيه التبديل أن یُبَيَّنَ الصواب في مجلس الحديث ومن المؤلفات في هذا النوع "المقترب في بيان المضطرب" لابن حجر -رحمه الله تعالى.

مخالفة
الثقات

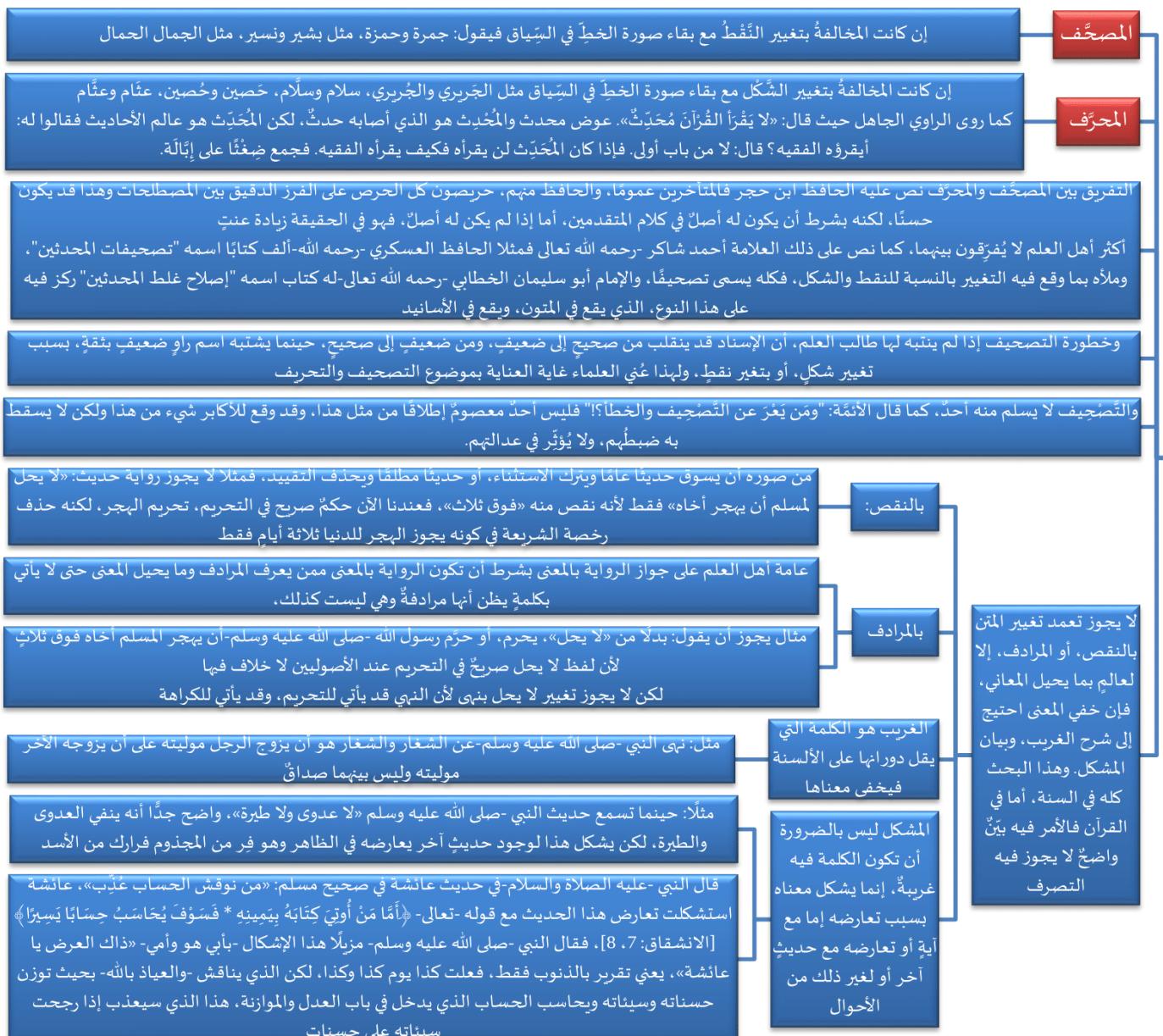
السبب والحديث
الذي يترتب عنه

لطعنٍ في
الراوي

كذلك

المضطرب

الخلافة



السبب الأول: أن الراوي قد تکثر نعوته يعني مرةً يذكر بلقبه، ومرةً يذكر بكتيبه، ومرةً ينسب إلى بلدته، ومرةً ينسب إلى جده، وهكذا، فتتنوع الصفات التي يذكر فيها هذا الراوي مثل أحد الكاذبين محمد بن السائب بن بشر الكابي فأحياناً ينسبه بعضهم إلى جده فيقول محمد بن بشر، وأحياناً يسميه بعضهم حماد بن السائب بدل محمد، وبعضهم يكتبه أبا النظر، وبعضهم يقول أبو سعيد، وبعضهم يقول أبو هشام، فيظن بعض الناس أنهم جماعةٌ وهو شخصٌ واحدٌ، حتى قبل إن اسمه قلب على مائة لون، وضيّطها المحدثون حتى تطمئن أن شريعة الله محفوظة وأن دينه محفوظ.

وهذا صُنف فيه كتاب الموضع لأوهام الجمع والتفرق، كتاب الخطيب البغدادي ويكشف من خلال جمع الطرق أو ينص أحد الحفاظ المطاعين على أن هذا هو فلان.

السبب الثاني: أنه يكون مقللاً من الرواية جداً، وهذا يؤدي إلى قلة الأخذ عنه، والمحدثون يصنفون في هذا كتاباً تسمى الوحدان، الذين لم يرو عنهم إلا راوٍ واحدٍ، وإن سُمي

نوع يذكر بدون توثيق، كان يقول حدثني أخي أو حدثني رجلٌ من الحي، أو رجلٌ من القوم، وهكذا هنا لا إشكال في رد حديثه

نوع وثقة العالم أو الراوي عنه، فقال حدثني من أثق به أو وثقه، فلا يقبل حديث هذا الراوي لأنه ثبت أن عدداً من الرواة قالوا هذه الكلمة في أناسٍ كشف الأئمة أو ثبتوا للأئمة أنهم غير ثقاتٍ، ومن أشهر ما يمثل لهذه المسألة يقول ابن كثير إن الإمام الشافعي ذكر هذه الجملة. حدثني الثقة عن ستةٍ من شيوخه، لكن من أشهر شيوخه الذين قال فيهم هذه الكلمة، وهم في غالبية الضعف إبراهيم بن محمد بن أبي بحري الأسلعي، هذا الرجل قال عنه الإمام أحمد لما سئل عنه: قدرٌ، جميٌ، كل بلاهٌ فيه، ترك الناس حديثه، ولهذا لو ذهبت إلى تقرير التذبيب تريد أن تنظر في حكم ابن حجر في هذا الراوي، تجده متزور الحديث، قد تقول معقولٌ كيف حاله على الشافعي، فيقال: لا عجبٌ أحياناً للتلميذ لا يأخذ عن شيخه ولا يكثير، وقد لا يفحصه فحصاً دقيناً، ولهذا احتياطاً لللسنة رجح المحققون أن لا يقبل حديث المهم، ولو أبهم بالفطح التعديل لأن حاله قد يخفى عليه، فيعرفه غيره من الحفاظ والأئمة.

المهمين
نوعان:

السبب الثالث: لا يسمى اختصاراً يعني يقول الراوي في إسناده حدثني شيخٌ من الحي حدثني الثقة، فهذا يصنف فيه العلماء كتاباً تسمى المهمات، ومن أحاسنها كتاب المستفاد من مهمات المتن والإسناد لأبي زرعة العراقي.

لها ثلاثة
أسباب.

الجهالة

السبب والحديث
الذي يترتب عنه

لطعنٍ في
الراوي

أيضاً

إن سُمي وانفرد عنه واحدٌ لا ندرى هذا الاسم يركب على من

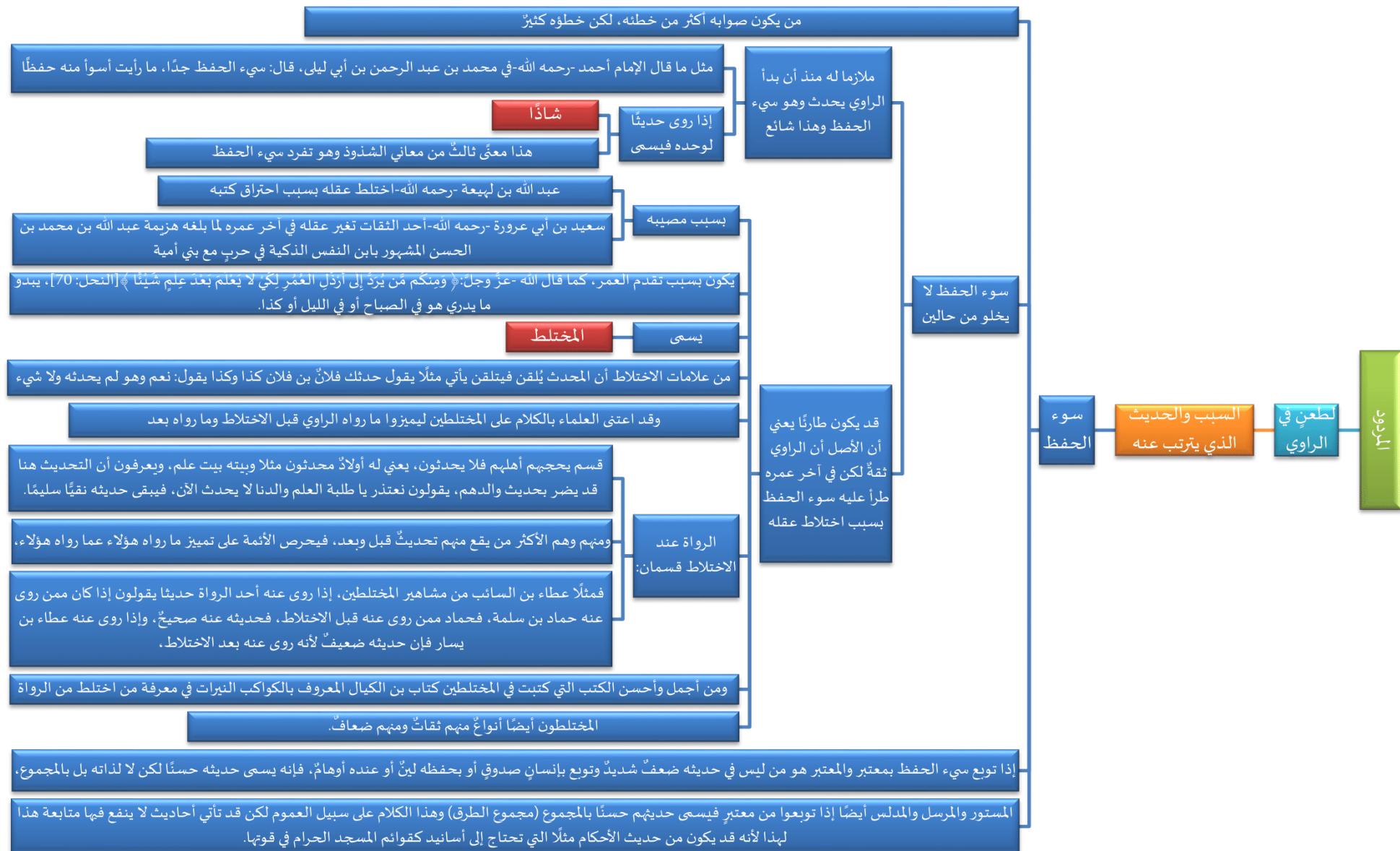
مجهول العين

مجهول الحال

إذ روى عنه اثنان ولكن لم يوثقه أحدٌ من الأئمة نعرف أن هذا الاسم يركب على هذا الشخص، لكن ما حاله، ثقة، مجروحٌ، ضعيفٌ، هذا لا ندرى عنه

هذه القاعدة عليها عامة المتأخرین والحافظ ابن حجر، لكن استثنى بعض الأئمة من عرقوب بانتقاء الرجال، والثابت في ذلك مثل الإمام مالك -رحمه الله- رئيس المثبتين، فقال عنه الإمام أحمد: كل من روى عنه مالك فهو ثقة، حتى لو لم يرو عنه إلا مالك وحده، لماذا؟ لأن مالكاً متشددٌ ومثبتٌ في الرجال فلا يروي عن أي أحدٍ، ولم يفتنه من شيوخه إلا اثنان فقط مع كثرة من روی عنهم -رحمه الله تعالى-. والشاذ لا حكم له. قال الإمام أحمد أيضاً عن شيخه الإمام عبد الرحمن بن مهدي: إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجةٌ ليس فقط عدلاً، إنما حجةٌ وليس مجرد ثقة، لأنه عُرف من منهج عبد الرحمن بن مهدي -رحمه الله تعالى- التشدّد في الرواية وانتقاء الرجال.





بيان الحديث باعتباره من يضاف إلى النبي





المعروف صحابي إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِسَنَدٍ ظاهره الاتصال، والمعنى أنه لا يؤثر فيه أن يظهر فيه انقطاع بعد جمعنا للطرق. خلافاً لثلاثة أقوال قيلت في تعريف المسند. هذا أقربها وأرجحها

"ظاهره الاتصال" رد على من قال: إن المسند إذا جمعنا طرقه، واكتشفنا أن فيه انقطاعاً، فإننا لا ندخله فيه والراجح أن هذا لا يؤثر، العبرة عندنا بظاهر الإسناد، فمادام ظاهره مروغاً، فإننا ندخله في المستندات ولهذا مثلاً تجد في مستند الإمام أحمد -رحمه الله عليه- أحاديث كثيرة من هذه النوع يكتشف بعد البحث أن فيها انقطاعاً سواءً بين التابعي والصحابي، أو بين التابعي وتلميذه وهكذا، هذا لا يضره، وهو يشير بذلك إلى اختياره لتعريف الحديث المروغ.

أن يروي إمام من الأئمة كإمام أحمد مثلاً: قال: حدثنا معمراً، عن الزهري، عن أنس، قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، حدثنا مثلاً على سبيل المثال عبد الله حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، هذا يسمى المسند، لأن الصحابي رفعه إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-

المثال

أي الإسناد الذي يقل عدد رجاله حتى يبلغوا أقصر عدد ممكِن في طبقة المصنف،
هو أن يزيد عدد رواة الإسناد عن العدد الأدنى الذي ينبغي أن يكون عليه المصنف.

مثلاً مالك على سبيل المثال كثيراً ما يصل للنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بواسطة رجلين مما تافع عن ابن عمر، يصل إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أحياً بثلاثة، فيقول: حدثنا يحيى بن سعيد بن الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، يسمى هذا نزولاً نوعاً ما: لأن مثله يستطيع أن يصل برجلين يختلف هذا باختلاف الشيوخ تقدماً في الوفاة. وتأخراً، يعني قد يكون في بعض الموارض الثلاث في حق هذه السلسلة علوًّا، وقد يكون في حق هذه السلسلة نزولاً.

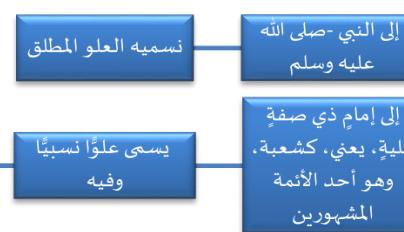
نحسب الإمام في الطبقة بحسب الفترة التي عاش فيها، فلا نطلب مثلاً من أحمد أن يصل إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بـرجلين: لأنه تأخرت وفاته، مات سنة مائتين واحد وأربعين، ونقول: كثراً خيره، وبغض النظر وجهه إذا وصل إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بـثلاثة، ولهذا أفردت الثلاثيات التي في المسند بكتاب شرحه السفاريني -رحمه الله- "ثلاثيات المسند"، البخاري عنده ثلاثياتٌ لكنها قليلة، كثيراً ما يرويها من طريق مكي بن إبراهيم، أحد أكابر شيوخه.

الموافقة: الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه يعني البخاري مثلاً، روى حديثاً من طريق قتبة عن مالك، يزيد الحافظ ابن حجر المتأخر، أن يروي هذا الحديث بعينه، لكن لا يزيد أن يرويه عن البخاري نفسه، وإنما يزيد أن يرويه عن إمام آخر، ولكن أبو العباس السراج، يرويه عن قتبة مباشرةً، فإذا وصل العحافظ -رحمه الله- بـإسنادٍ عالٍ إلى تلميذٍ آخر لقتبة -شيخ البخاري- فيسمى هذا موافقةً، فكانه وافق البخاري في شيخه

البدل، وهو الوصول إلى شيخ الشیعه يعني الحافظ ابن حجر مثلاً إذا وصل ابن حجر -رحمه الله- إلى قتبة مثلاً بـإسنادٍ آخر، لا يمر فيه من طريق البخاري، فيسمى موافقةً، فإذا وصل إلى مالك، الذي هو شيخ الشیعه، من طريق آخر غير قتبة، الذي هو شيخ البخاري، فيسمى البدل.

المساواة هي استواء عدد الإسناد من الرواية إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين، فمثلاً الحافظ ابن حجر، وهذا من العجائب، في القرن التاسع، روى إسناداً عشرين، يصل إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بـعشرة آنس فقط، وافق فيه النسائي، النسائي نزل نزولاً عظيماً في ذلك الإسناد، فصارت مساواةً، هذا متاخر، وهذا متقدم، ومع ذلك تساوا في عدد حلقات الإسناد.

المصادفة، وهو الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف للنسائي تلميذ، وهو ابن السنى، فخرج ابن حجر حديثاً لكن أراد أن يساوي فيه ابن السنى



شُغِّفَ بها كثيرون من المحدثين، وصارت سبباً للرحلة، وسبباً لشهرة المحدث لأن المحدثين يحرصون على قلة الحلقات في المسند، لأنها تؤدي إلى قلة الخطأ، لأنه كلما زادت الحلقات، صارت مظهراً الخطأ أكثر، وزداد شغفهم إذا كان المطلوب الانتهاء

المثال

العلو
والنزول